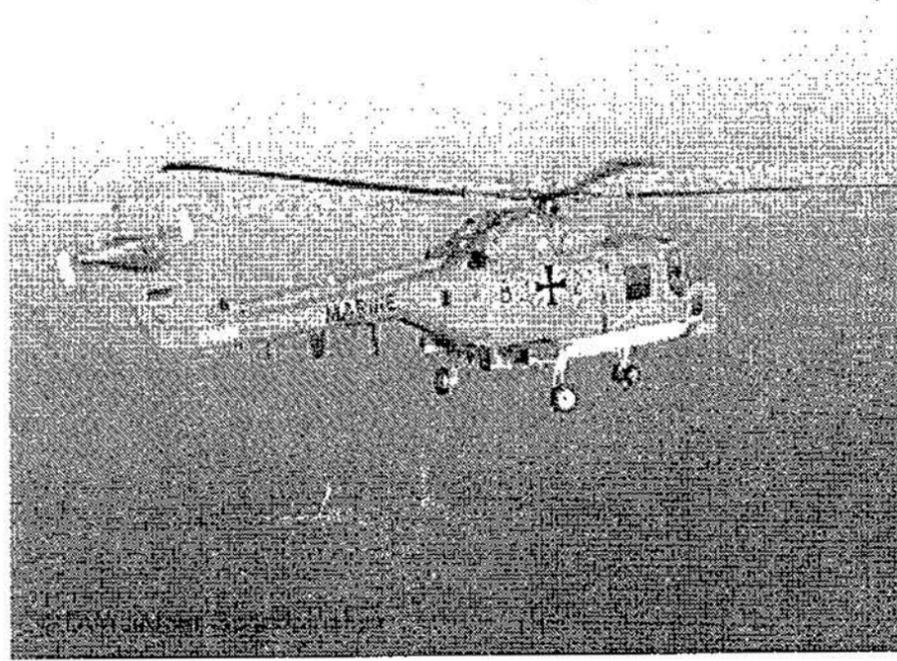


المصدر: موقع دويتشه فيله الألماني

التاريخ: ١٧ ديسمبر ٢٠٠٨

"القوات الألمانية لن تتوغل في الأراضي الصومالية لملاحقة القرصنة"



البرلمان الألماني يناقش مشاركة ألمانيا في مكافحة القرصنة في القرن الإفريقي، وسط تحذيرات من خطورة المهمة، لكن أطراف حكومية وسياسية تؤكد على أن نطاق عمليات القوات الألمانية سينحصر في السواحل دون التوغل في الأراضي الصومالية

بدأ البرلمان الألماني (البوندستاغ) اليوم الأربعاء (١٧ ديسمبر/كانون الأول) في مناقشة طلب الحكومة بالموافقة على مشاركة قوات البحرية الألمانية ضمن القوة الأوروبية "أتلانتا" في مكافحة أعمال القرصنة قبالة السواحل الصومالية. ومن المنتظر أن يصوت البرلمان يوم الجمعة المقبل حول المشاركة الألمانية في المهمة الأوروبية، وسط توقعات بالموافقة بأغلبية كبيرة.

وكانت الحكومة برئاسة انجيلا ميركل قد طلبت من برلمان بلادها في وقت سابق من الأسبوع المنصرم الموافقة على استخدام سفينة حربية ألمانية في مهمة للاتحاد الأوروبي، التي انطلقت يوم الاثنين الماضي، لمكافحة القرصنة قبالة الصومال. وستشارك برلين بالفرقاطة البحرية "كارلسروه" وما يصل إلى ١٤٠٠ بحار وطيّار وأفراد عسكريين آخرين، لكن يجب أن ينتظر عملية موافقة البرلمان على هذه المهمة.

مكافحة القرصنة في السواحل فقط

ودعا وزير الخارجية الألماني، فرانك فالتر شتاينماير، اليوم برلمان بلاده إلى منح الجيش الألماني تفويضا لمكافحة القرصنة، وطالب شتاينماير في كلمة أمام البرلمان بمنح البحرية الألمانية "تفويضا قويا" للمشاركة في مهمة دول الاتحاد الأوروبي، يسمح لها باستخدام القوة ضد القرصنة البحريين، ولكن دون تعقبهم داخل الأراضي الصومالية. في الوقت نفسه قال وزير الدفاع الألماني فرانس جوزيف يونج إن التفويض الممنوح للبحرية سيسمح لها بإطلاق النار على مقدمة زوارق القرصنة واغراقها إذا لزم الأمر.

وفي سياق متصل قالت الناطقة باسم الحزب الليبرالي الحر لشؤون الدفاع، بيرغيت هومبورغ، في حديث لها مع القناة الأخبار الألمانية (إن.تي.في) إن حكومة بلادها كانت قد أعلنت أنها لن تشارك في أي عمليات عسكرية داخل الأراضي الصومالية، وبالتالي فإن المشاورات داخل البرلمان الألماني ستسند إلى التفويض القديم للأمم المتحدة، الذي استندت إليه الحكومة الصومالية، والذي يقتصر على مكافحة القرصنة قبالة السواحل الصومالية.

تجدر الإشارة هنا إلى أن مجلس الأمن الدولي صادق مساء أمس الثلاثاء على قرار، تُمنح بموجبه القوات الأجنبية قبالة السواحل الصومالية، تفويضا جديدا يتضمن صلاحيات إضافية تخول لها ملاحقة القرصنة داخل الأراضي والأواء الصومالية. وتم تحديد هذا التفويض بمدة زمنية لا تتجاوز ١٢ شهرا، أي بحلول شهر نوفمبر/ تشرين الثاني عام ٢٠٠٩.

مهمة محفوفة بالمخاطر

على صعيد آخر، حذر رئيس رابطة الجنود الألمان الملازم الأول أولريش كيرش، في حديث له مع القناة الثانية للتلفزيون الألماني (زد.دي.أف) صباح اليوم من خطورة المهمة الألمانية في منطقة القرن الإفريقي، منبهاً إلى أن أسلحة القرصنة في تطور مستمر وأنه يتعين على البحرية الألمانية أن تعد نفسها إعدادا جيدا، وفقا لما نقلته وكالة الأنباء الألمانية عن المسؤول الألماني.

وأشار كيرش حسب نفس المصدر إلى أن قضية القرصنة تتطلب وقتا طويلا لمعالجتها، فالقرصنة - في رأيه - يعملون كالتجار، إذ يستثمرون الأموال التي حصلوا عليها من خلال عمليات الاختطاف في عمليات قرصنة جديدة. كما أكد كيرش، وفقا لما أورده وكالة الأنباء الفرنسية، أن "أسباب القرصنة تكمن داخل الأراضي الصومالية"، في إشارة منه إلى أن الوضع الداخلي في الصومال يسهم في تهيئة الأجواء لممارسة مثل هذه الأعمال. وتوقع رئيس رابطة الجنود الألمان أن تكون المهمة الألمانية قبالة السواحل الألمانية طويلة.

في غضون ذلك تواصلت أعمال القرصنة في منطقة القرن الإفريقي، ففي وقت سابق اليوم أعلن اندرو موانغورا رئيس فرع شرق إفريقيا لبرنامج مساعدة البحارة، في كينيا، أن قرصنة صوماليين استولوا أمس الثلاثاء (١٦ ديسمبر/ كانون الأول) على

يخت وسفينة شحن تركية وسفينة قاطرة من أندونيسيا في خليج عدن.